

سبب ملك لا يتكبر مثل حلب اللبن واتخاذ الجبن ويجز
 الصوف والمزعرج وغزله القطن والكتان وشيح الثوب
 من غزلهما قد واليد اولى ايضا لان ذلك في معنى التناج وان
 كان على سبب يتكرر مثل البناء والفرس وزراعة الخطة
 والمجرب قضى به الخارج واذ اشكر عليهم اعتمد في كشف
 ذلك على اصل الخيرة والواحد منهم يلقى والاشنان احوط
 وان اشكر عليهم قضى به الخارج لانه الاصل عند عدم العلم
 والشرط في ذلك ان يبين في الدعوى نصا ان ذلك
 السبب وجد في ملكه حتى اذا قال كل واحد منهما اولى باليد
 وحده شجيت هذا الثوب او نجت هذه اليد عندي
 كان الخارج اولى لان الانسان ينسج لغيره وتلد ايسة
 الفير عنده فلم يكن فيه دلالة على ان الثوب نسجه في ملكه
 فبقي دعوى مطلق الملك ويهد بينة الخارج اولى ولا تقبل
 بينة ذي اليد فيه حتى ينصر عليه ويقول **شجيت في ملكي**
 او نسج في ملكي وولدت الدابة في ملكي وعلى هذا جنى اخذ
 انا اوقال اللبن الذي اتخذ منه هذا الجبن ملكي واليساة
 التي حلب منها لبنه ملكي كان الخارج اولى وقال اخذته
 في ملكي وحلب لبنه في ملكي كان ذواليد اولى **او برهن**
الخارج على الملك وبرهن ذواليد على الشراء منه
 ارضن الخارج فصاحب الدر اولى ايضا لان الخارج ائبت
 الملك لنفسه بينته وان ثبت ذواليد المتلقى منه كان

اولي

اولى وقوله **قد واليد اخر منه** ارضن الخارج جواب المسائل
 الثلاثة كما ذكرناها **ولو برهن كل واحد من الخارج وذو**
اليد والخارجين ارضن الايدي على الشراء من الاخر
 والحال انه لا تاخر حكمه **استقضا** اي اليه هان ان اراد
 تها تزلت البيئتان **وقدر الدار المدعاة في يدي**
اليد لاعلى وجه القضاء عندهما وقال محمد ان كانت في
 يد احدهما يفضى بالبيئتين وتكون الخارج لا مكان العمل
 بها يجعل ذي اليد مستريا من الخارج وقبضه ثم باع منه
 ولم يقبضه فهو بالرفع اليد لان تمكنه من القبض دلالة
 السمق ولا يعكس لان البيع قبل القبض لا يجوز وان كان
 في الفقار عنده ولها ان الاقرار بالشراء من صاحبه اقرار
 منه بالملك له فصا بينة كل واحد منهما كما نها قامت على
 اقرار الاخر وفيه التها تزلت بالايجاع لتدريج كذا هذا
 ثم ان شهدت البيئتان يقبض الثمن نقاصا ان كان
 من جنس واحد ونساويا وان كان احدهما اكثر يرجع
 بالزيادة وان اختلفا جنسا وكل واحد منهما ما قبض
 لانه مضمون عليه وان لم يثبت بهما يقبض الثمن لا فتا في
 التقاصر عندهما لعدم الوجوب وعند محمد ينافي لوجوبه
 عنده ولو ثبت بهما الفرقان بالبيع وقبض تها تزلت
 البيئتان بالاتفاق وان وقتت البيئتان في الفقار ولم
 يثبتا قبضا فان كان وقت الخارج لم يقبضها صاحب

اليد